دور القيادة السياسية في تحقيق التنمية الناجحة
(دراسة حالة: راوندا – البرازيل – سنغافورة – ماليزيا)

داليا صبحي جاسم

جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية / قسم النظم السياسية والسياسات العامة

dalyasubhi70@gmail.com

أ.د كاظم علي مهدي

جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية / قسم النظم السياسية والسياسات العامة

dr.kadhum@ced.nahrainuniv.edu.iq

الملخص:

إنَّ هذا البحث يقدم دراسة حول دور القيادة السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول ويقوم بذكر امثلة لدول مختارة ساهمت القيادة السياسية على تحقيق التنمية الاقتصادية فيها مع ذكر التنمية السياسية والتنمية الاجتماعية والتنمية الثقافية ايضاً ويقوم هذا البحث بتوضيح مفاهيم كل من التنمية السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وذكر السياسات العامة والخطط الاستراتيجية المتبعة من قبل القيادات السياسية في كل من (رواندا – البرازيل – سنغافورة – ماليزيا) والتي نجحت من خلالها بتحقيق التنمية الاقتصادية فيها.

الكلمات المفتاحية :(التنمية السياسية، التنمية الاجتماعية، التنمية الثقافية ، التنمية الاقتصادية).

The role of political leadership in achieving successful development
(Case study: Rwanda - Brazil - Singapore - Malaysia)

Dalia Sobhi Jassim
Al-Nahrain University/College of Political Science/Department of Political Systems and Public Policies
Prof. Kazem Ali Mahdi
Al-Nahrain University/College of Political Science/Department of Political Systems and Public Policies

Abstract:

This paper introduces a study about the role of political leadership in achieving economic development in Countries and mentions examples of selected countries that the political leadership contributed to achieving economic development in it With mentioning political development, social development and cultural development as well, this paper elaborate on the concepts of political, social, cultural and economic development and mentions the public policies and strategic plans used by the political leaders

in (Rwanda - Brazil - Singapore - Malaysia) through which they succeeded in achieving its economic development.
Key words: (political development, social development, cultural development, economic development).

المقدمة:

تستهدف القيادة السياسية من خلال البرامج الاستراتيجية والسياسات العامة والمشروعات التنموية احداث تغييرات في مسار الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع بشكل عام وذلك من اجل التخلص من اوضاع غير مرغوب فيها كالفقر والبطالة والامية وانخفاض مستوى الوعي لدى الافراد وتدهور اقتصاد الدولة ومن اجل الاستفادة من ظاهرة القيادة السياسية في تحقيق التنمية مراعاة ديناميكيات العلاقة بين القادة انفسهم من اجل ضمان فاعلية البناء القيادي في توجيه ووضع الخطط والسياسات العامة في مسار يحقق التنمية.

ومما لاشك فيه ان توجهات التنمية التي تتبناها اي دولة لابد وان تواجه الكثير من المعوقات والتحديات مما يجعلها تتأطر ضمن ابعاد مختلفة تتطلب مواجهتها رؤية شاملة من قبل صانعي القرار السياسي والمسؤلين عن رسم خطط التنمية وبرامجها وبذلك لايمكن النظر لقضية التنميه من الجانب الاقتصادي فقط او الجانب السياسي او الاجتماعي بل هي مسألة حضارية ترتبط وتتداخل فيها عوامل البيئة السياسية والاجتماعيه والثقافية والامكانات المتاحة في الدولة وتعتبر التنمية هدفاً رئيساً للسياسة مايستدعي بالضرورة ان تكون الخطط والسياسات التنموية متلائمة تماماً مع الفلسفة القائمة في الدولة ويقوم القادة السياسيون وصانعو السياسة والمشرعون بالتعبير عن ذلك بشرط ان تكون سياسة التنمية مستندة على انظمة مقبولة تنسجم مع اهداف التنمية والتغيرات التي ستحدثها اي بمعنى ان يكون المسؤلون عن ادارة المشروعات والخطط التنموية مقتنعين بأهداف السياسة ومتفقين على نتائجها المتوقعه. ويعتبر الاستقرار السياسي في جوهره ومضمونه اي الاستقرار السياسي الذي لايكون وليد القوة العسكرية والامنية وانما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته اطرافاً مشاركة في تحقيقه.

اهمية البحث:

تتمثل اهمية البحث في التركيز على طبيعة القيادة السياسية والخطط والبرامج والسياسات العامة التي تقوم بوضعها في سبيل تحقيق التنمية بمختلف انواعها السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتوضيح الاساليب المتبعة من قبل القيادات السياسية في بعض الدول والتي نتج عنها نجاح في التنمية بمختلف انواعها.

هدف البحث:

يهدف البحث الى دراسة القيادة السياسية وكيف ان لها دورآ مهمآ ومؤثرآ في تحقيق التنمية السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في مختلف الدول من خلال السياسات العامة والتخطيط الاستراتيجي الذي تقوم بأتباعه.

اشكالية البحث:

تنطلق اشكالية البحث من مدى قدرة القيادة السياسية على تحقيق التنمية بمختلف انواعها سواء كانت سياسية او اجتماعية او ثقافية او اقتصادية وعليه تدور الاشكالية في عدة تساؤلات:

١.ماهو مفهوم كل من التنمية السياسية و الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

٢.ماهو دور القيادة السياسية في تحقيق التنمية بمختلف انواعها السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في نماذج الدول المختارة.

فرضية البحث:

تدور فرضية البحث حول فكرة ان النماذج المختارة من الدول التي حققت التنمية بمختلف انواعها محكومة بقيادات سياسية تتمتع بالمنطق السليم والخبرة العامة تقدم اولوية لخدمة المصلحة العامة على المصلحة الشخصية لها القدرة على مواجهة الازمات ووضع الخطط والسياسات العامة التي تنهض باقتصاد الدولة.

منهجية البحث:

اعتمد الباحثان على منهج التحليل النظمي والمنهج الوصفي لدراسة الحالة.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاثة نقاط فضلا عن المقدمة والخاتمة ، وتضمن اولا: دور القيادة السياسية في تحقيق التنمية السياسية دراسة رواندا والبرازيل كنماذج مختارة. وتضمن ثانياً: دور القيادة السياسية في تحقيق التنمية الاجتماعية- الثقافية مع ذكر سنغافورة كنموذج مختار.وتضمن ثالثاً:دور القيادة السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية واختيار ماليزياوسنغافورة كنماذج للدراسة.

اولا:دور القيادة السياسية في تحقيق التنمية السياسية (رواندا – البرازيل).

للقيادة السياسية دور كبير في التنمية السياسية من خلال الاستراتيجيات التي تعتمدها والاصلاحات التي تقوم بها فقد كان لها الدور الكبير في تحقيق الاستقرار السياسي في الدول. اذ يوجد في كافة المجتمعات الانسانية بأختلافها سواء كانت بدائية ام متحضرة قلة من الافراد يطلق عليهم تسمية الصفوة او النخبة والتي تسعى الى قيادة الدولة نحو تحقيق اهداف التنمية عن طريق تأمين الاستقرار والاصلاح السياسي (محمود،المركز الديمقراطي). تعد التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة الظهور، وتتسم بالتطورية والديناميكية وبناء المؤسسات السياسية، وهي جزء من عملية معقدة متشابكة تتمثل بالتغيير المستمر والتنمية الشاملة. وبحكم هذا الارتباط ، واستنادها اليه وتفرعها عنه بوصفها احدى الصيغ وأشكال التنمية النوعية، فأنها تغدو عند وضعها موضع التنفيذ في حاجة الى صياغة نظرية وعملية خاصة بها بقصد اختيار ورسم أهدافها وتحديد مساراتها وأساليب انجازها، وهو ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام السياسي والأزمات التي يتعرض لها (كاظم،٢٠١٣، ١١٧).

هناك بعض الامثلة على القيادة السياسية التي نجحت بتحقيق التنمية السياسية في بعض الدول منها:

١.القيادة السياسية في رواندا*:ويسعى النظام السياسي في رواندا الى خلق السلام والحفاظ عليه واعادة بناء العلاقات المتضررة بين افراد المجتمع وذلك عن طريق اتباعه استراتيجية رئيسية بالقيادة تتمثل بأقامة علاقات بين مختلف الافراد في المجتمع سواء كانو اعضاء سابقين في داخل او خارج الجيش او مابين مجموعات عرقية مختلفة

وكذلك بين المجتمع المدني والجيش، وتعد رواندا دولة ذات جمهورية مستقلة ديمقراطية وعلمانية وتوجه اجتماعي.اي انها تتبع مبدأ " حكم الشعب وبالشعب ولصالح الشعب"وتستمد كافة سلطاتها من الشعب اي ان السيادة الوطنية تكون للشعب وتمارس من قبل ممثلي الشعب او بالاستفتاء.

وتعد الجهود المبذولة من قبل رئيس دولة رواندا بول كاغامي (Paul Kagame)** الذي تولى الحكم في عام ٢٠٠٠هي السبب في تحقيق الاستقرار السياسي والسلام الداخلي اذ كان يسعى الى جعل رواندا امة حديثة وقوية وموحدة دون تمييز بين مواطنيها من خلال اتباعه خطط واستراتيجيات تنموية تمثلت بالاتي (احمد،٢٠٢٠، ١٠٨) :*

– انشاء دستور جديد والذي اكتملت صياغته مع حلول عام ٢٠٠٣ والذي تمت المصادقة عليه في ٢٦ايار ٢٠٠٣ ،ليدخل حيز التنفيذ بعد حصوله على الموافقة عن طريق الاستستفاء الشعبي وقد نصت ديباجة الدستور الجديد على منع كافة اشكال التمييز القسري بين المواطنين ودحر كل مايتعلق بفترة الابادة الجماعية.

– تأسيس مؤسسات ديمقراطية تحارب كافة اشكال وانواع الدكتاتوية واقامة دولة جديدة تحكم من قبل القانون تقوم على احترام حقوق الانسان وتقوم بالتأكيد على التعددية السياسية والتقسيم العادل للسلطة وحل المشاكل الداخلية عن طريق الحوار.

– انشاء نظام حكم يقوم على تعددية الاحزاب كما جاء في الدستور.

*).رواندا: تقع وسط القارة الافريقية الى الجنوب من الدائرة الاستوائية تحدها من الشرق تنزانيا ومن الغرب جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن الجنوب بوروندي ومن الشمال اوغندا وعاصمتها كيغالي وتبلغ مساحتها ٢٦٣٣٨كيلومترا مربعا.

).بول كاغامي: زعيم حرب رواندي من عرقية التوتسي قاد الجبهة الوطنية الوراندية الى النصر على نظام الهوتو في المجازر العرقية ربيع عام ١٩٩٤ تولى رئاسة رواندا بتزكية من البرلمان عام ٢٠٠٠ ثم انتخب في الاعوام ٢٠٠٣و٢٠١٠و٢٠١٧ وفي عام ٢٠١٥ عدل الدستور ليتسنى له البقاء في الرئاسة ثلاث فترات اخرى تنتهي عام ٢٠٣٤.

– نصت المادة ٥٤ من الدستور على منع المنظمات السياسية التي تنشأ او تقام على اساس الانقسامات مثل (العرق – القبيلة– العشيرة – الجماعة الاثنية – المنطقة – الجنس–الدين .. او اي انقسام اخر يقود الى التمييز).

– انشأت الحكومة قوانين تقوم على ادانة ايديولوجية الابادة الجماعية والتي بالامكان ان تشتمل ايضا على الترهيب او التهديد وكذلك التشهير وازدراء الضحايا.

٢. .القيادة السياسية في البرازيل*: وتعد البرازيل جمهورية فيدرالية يتم حكمها من قبل رئيس يتبوّأ منصب رئيس الحكومة في نفس الوقت ويساعده نائب الرئيس ويتم انتخاب الرئيس ونائبه عن طريق ورقة اقتراع واحدة من خلال انتخاب شعبي لفترة حكم مدتها اربع سنوات ومن الممكن اعادة انتخاب الرئيس مرة واحدة اخيرة.وتكون للرئيس عدة صلاحيات منها (تعيين الوزراء – يقوم بتوجيه السياسة الخارجية ويقترح القوانين – يحتل الرئيس منصب القائد العام للقوات المسلحة).. ويكون للرئيس مجلس استشاري يتألف من (نائب الرئيس – وزير العدل – رئيس مجلس النواب – رئيس مجلس الشيوخ – رؤساء الاغلبية والاقلية في كلا المجلسين – عضوين منتخبين من مجلس الشيوخ – عضوين منتخبين من قبل مجلس النواب – بالاضافة الى عضوين معينيين من قبل الرئيس).وتتألف الجمهورية البرازيلية من اتحاد فيدرالي يضم ٢٦ ولاية بالاضافة الى منطقة فيدرالية واحدة تضم عاصمة البرازيل برازيليا (دستور البرازيل،٢٠١٤،مادة،٧٦،٧٧،٨٠).

وقد قامت البرازيل ببذل الجهود المعتبرة في سبيل ترشيد اجهزة الحكم ومحاربة الفساد الاداري وهذا يعود الى طبيعة الاتحاد البرازيلي الذي ذكرنا سابقا بأنه يتكون من ٢٦ مقاطعة وقد تم اعطاء كل مقاطعة مهمة معالجة مشاكلها الادارية بنفسها وان الحكومة

*). البرازيل: تقع جمهورية البرازيل الاتحادية في قارة امريكا الجنوبية وتحتل نصف نصف اليابسة فيها حيث تعد خامس اكبر دولة في العالم وتمتلك حدودا مع جميع دول قارة امريكا الجنوبية بأستثناء دولتي الاكوادور وتشيلي وتتخذ شكلا مثلثا كبيرافي الجهة الشرقية من القارة بساحل يبلغ طوله ٤٥٠٠ ميل ٧٤٠٠كم يبلغ عدد سكان البرازيل مايعادل ٢.٧٣ من اجمالي عدد السكان في العالم.

البرازيلية تقوم بوضع الخطط العامة لمكافحة الرشوة والفساد مع وجود المساءلة الادارية (مبروك،ب.ت،ص١١٤).

وخلال دراستنا لدور القيادة السياسية في تحقيق التنمية والاستقرار السياسي نركز على فترة حكم الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا (Lula da Silva)* الذي له دور كبير في النهضة البرازيلية الذي له دور كبير في النهضة البرازيلية. فاز الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا بنسبة ٦١% في الانتخابات وتولى الحكم في عام ٢٠٠٢ وقد كانت البرازيل تعاني من ديون خارجية ضخمة بلغت نسبتها ٢٦٠ مليار دولار في عهد الرئيس السابق كاردوسو بالاضافة الى الديون الداخلية التي بلغت نسبتها ٦١% من اجمالي الناتج القومي الا ان سيلفا قام بأتباع سياسات اقتصادية وخطط تنموية ادت الى نهوض البرازيل وتغيير هيكلها.

الاقتصادي بالاضافة الى تحقيقه الاستقرار السياسي من خلال تبنيه لسياسات يسارية من اجل حل مشكلة الفقر في البرازيل واحراز تقدم فيما يخص العدالة الاجتماعية،بالاضافة الى اتباعه سياسات ليبرالية من اجل حمايته لصناعات واستثمارات الليبراليين مما جعله يكسب تأييدهم لحكمه اكثر من الطبقتين الوسطى والفقيرة (محمود،مصدر سابق). وقام بالتعهد بألترامه بالاتفاقية التي تم ابرامها من قبل حكومة كاردوسو مع صندوق النقد الدولي والتي حصل من خلالها على ٣٠

مليارددولار واتبع سياسة تقشف بما يخص البرامج الاجتماعية وذلك بتخفيضها الى ٢٢% من ناتج القومي للدولة في عام ٢٠٠٣ وعلى الرغم من مما اثارته هذه الافعال من سخط واتهامات وتعرض لولا دا سيلفا للتهديد من قبل حزب العمال الذي ينتمي اليه

*). لولادا سيلفا: لويس إيناسيو لولا دا سيلفا رئيس البرازيل الخامس والثلاثون. انتخب رئيسًا عام ٢٠٠٢، ثم أعيد انتخابه سنة ٢٠٠٦ بعد فوزه بـ ٦٠% من الأصوات. تسلم الرئاسة للمرة الأولى في ١ يناير ٢٠٠٣ وحتى ١ يناير ٢٠١١ اختير كشخصية العام في ٢٠٠٩ من قبل صحيفة لوموند الفرنسية، وصنف بعد ذلك في السنة التالية حسب مجلة التايم الأمريكية كالزعيم الأكثر تأثيرا في العالم.

وقيامهم بالتصويت ضد برنامج الاصلاح الا ان لولا دا سيلفا استمر في اتباع الاجراءا والسياسات التي وضعها من اجل اصلاح السوق البرازيلي وتحقيق البناء الديمقراطي.

ثانياً:دور القيادة السياسية في تحقيق التنمية الاجتماعية – الثقافية:

تعتبر التنمية الاجتماعية من ابرز انواع التنمية التي تركز بشكل اساسي على تنمية وتطوير العلاقات الاجتماعية بين افراد المجتمع.اما التنمية الثقافية وهي التنمية التي تقوم على تطوير الجانب التعليمي والفكري للافراد في المجتمع وتسعى القيادة السياسية الى تحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية من خلال سلسلة مخططة من العمليات الادارية التي تقوم بأستخدام جميع الموارد والامكانيات المتاحة من اجل الوصول الى الروابط الاجتماعية بين الدولة ومختلف قطاعات سواء كان قطاع عام او خاص بالاضافة الى اعضاء المجتمع من اجل حدوث تغيير في الانشطة الاجتماعية وما يتعلق بها من مبادئ وقيم ومعتقدات وعادات تمثل ثقافة المجتمع. وذلك من اجل ازدهار وتطوير المجتمع والارتقاء به (المصري،موقع الكتروني).

ويعتبر العنصر الانساني هو جوهر عملية التنمية الاجتماعية اذ يتم التركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير والاعداد وتنفيذ البرامج والشروعات التي تهدف الى النهوض به وزيادة معدل الرفاهية للافراد في المجتمع والسعي الى خلق الثقة في فاعلية برامج التنمية وتنحصر برامج التنمية الاجتماعية بثلاث مجموعات تتمثل بالاتي (رواء،٢٠١٠،ص٥٤):

أ.مجموعة خدمات داعمة تعمل على الاعداد للمستقبل مثل الخدمات الصحية والتعليمية وغير ذلك.

ب.مجموعة الخدمات التي لها صلة دائمية وحيوية بالمجتمع وتقوم بتشخيص حياة المجتمع ونظامه الانتاجي سواء كان نظام انتاجه زراعي ام نظام صناعي او غير ذلك.

ج.وتتمثل بمجموعة البنى التحتية العامة للتنمية والتي تمثل الهياكل الاساسية للمشاريع مثل السكك الحديدية وشبكات المياه والطرق والكهرباء والصرف الصحي التي تعتمد عليها المشروعات المقترحة للتنمية.

وتكون هذه المجموعات مكملة لبعضها البعض اذ لايمكن ان تتم عملية التنمية اذا تم ازالة مجموعة من هذه المجاميع فهي تعمل ككل متكامل وان تعثر احدها يعني تعثر عملية التنميةالاجتماعية ومن ثم حدوث قصور بالوظائف المنوط بالتنمية تحقيقها سواء كانت الوظائف التي لها علاقة مباشرة بالفرد وسلوكه او التي لها علاقة بالمجتمع بأسره.وتهدف التنمية الاجتماعية الى اعداد القوة البشرية اللازمة لاحتياجات التنمية بمختلف مستويات المهارة والتخصصات اذ يتمثل دور العنصر البشري في تحقيق التنمية من خلال تطوير وتنظيم وتشغيل كل عوامل الانتاج كما انها مصدر المهارات الحرفية والادارية كرجال الاعمال والمدراء والمنظمين والسياسيين والمهنيين. وايضآ تسعى التنمية الاجتماعية الى اعداد المواطنين اعدادآ يتفق مع نظام البلاد وفلسفتها.

اما بالنسبة للتنمية الثقافية فيمكن القول انها مرتبطة بالتنمية الاجتماعية او انها تمثل جزء منها ويمكن تعريف التنمية الثقافية بأنها تغيير ثقافي موجه يسعى الى زيادة الكفاءة الانتاجية ورفع المستوى المعيشي لاكبر عدد من الافراد ودعمهم وتشجيعهم على المشاركة في جهود تحقيق التنمية والاستفادة منها وان كل تغيير ثقافي يتصف بالاختلال عدم التوازن هو عبارة عن طاقة متبددة تتحول الى عائق (محي ،٥٣،١٩٧٦) ويمكن القول ان الثقافة تنتقل في المجتمع من خلال الافراد فهي تتواجد في عقولهم

وتظهر من خلال افعالهم ونشاطاتهم المختلفة الا انها تختلف من فرد لاخر اذ تظهر ثقافة فرعية تميز فرد عن الاخر ويحددها مكان السكن ونوع العمل و اسلوب العيش او الاصول التاريخية والعرقية والدينية الا ان هناك ثقافات عامة يشترك بها الافراد في المجتمع مثل اللغة والقيم والدين والتراث (النبأ،موقع الكتروني) وفيما يلي نذكر نموذجا عن القيادة السياسية الناجحة في التنمية الاجتماعية والثقافية:

القيادة السياسية الناجحة في سنغافورة*:نجحت سنغافورة بعد انفصالها عن ماليزيا في عام ١٩٦٥ في تحويل دولتها من كونها دولة ضعيفة الى دولة قوية وذلك بفضل السياسات الناجحة والمتوازنة التي طبقتها البلاد اذ ادركت القيادة السياسية في سنغافورة ان الاهتمام بالجانب الاجتماعي يساعد في تنمية الجانب الاقتصادي ويكون دوره مكمل للتنمية الاقتصادية. ويعد الرئيس الراحل لي كوان يو(Lee Kuan Yew)** صاحب الدور الكبير في نهضة وازدهار سنغافورة وذلك من خلال قيامه بالكثير من الانجازات منها الاهتمام بالتنمية الاجتماعية (ابتسام،٢٠١٨،٢٩٩).

وذلك عن طريق اعطاء اهمية بالغة للتعليم والتربية و كان الرئيس لي كوان يو يتبع نظام الادخار ويملك القدرة على التنبؤ بما تحتاجه المدينة..اذ تم الاعتراف بعبقرية هذا الرجل قياسا بالتغيير الذي احدثه بتحويل دولة ضعيفة وهشة وذات بنية وهيكل اقتصادي متخلف الى دولة مزدهرة ومتطورة ومتحضرة تحظى بأهتمام دول العالم وكان لي كوان يو يعتمد على سياسة التعليم وتأهيل الموارد البشرية وقام بطمأنة

المالاويين† بأن لهم نفس الفرصة في الحصول على مستوى تعليمي وتكويني التي حصل عليها باقي الاعراق وقام بجعل اللغة المالاوية اللغة الرسمية والقومية الوحيدة

*). سنغافورة: وتتكون من ٥٥ جزيرة واحدة كبيرة وهي الرئيسية والباقي جزر صغيرة وتبلغ مساحتها ٦١٨,٣ كم٢ وتقع في جنوب شرق اسيا قبالة الطرف الجنوبي من شبه جزيرة المالايا مما يجعلها واحدة من اصغر الدول الاعضاء في الامم المتحدة ويبلغ عدد سكانها ٥,٨١٧,٣٩٤نسمه.ويتكون من مجموعات عرقية مختلفة تتمثل بالصينيون والماليزيون والهنود واقليات مختلفة اخرى.

**). لي كوان يو: كان سياسياً سنغافورياً وأول أمين عام وعضو مؤسس لحزب العمل الشعبي. أول رئيس وزراء لجمهورية سنغافورة التي حكمها لمدة ثلاث عقود متتالية، أشتهر بصفته مؤسس الدولة وناقلها من العالم الثالث إلى الأول خلال أقل من جيل.

†). المالاوي: وهي مجموعة اثنية استرونيزية وامة اصلية في شبه جزيرة ملايو وشرق سومطرة في اندونيسيا وبورنيو الساحلية وتعتبر جزءا من دول ماليزيا وبروناي وسنغافورة واندونيسيا وجنوب تايلند يتكون من تنوع جيني ولغوي وثقافي وفني واجتماعي.

**). ماليزيا: هي دولة اتحادية ملكية دستورية تقع في جنوب شرق اسيا تتكون من ١٣ ولاية وثلاثة اقاليم اتحادية بمساحة كلية تبلغ ٣٢٩٨٤٥كم٢ عاصمتها كوالالمبور

في الدولة منذ سنة ١٩٦٧ قام بالمحافظة على الامن والاستقرار السياسي في البلد بالاضافة الى ترسيخ العدالة الاجتماعية.

وقام بصنع نظام تعليم يهدف تنمية قدرات وشخصيات الاطفال من اجل جعلها شخصيات تتصف بالقوة وتنمية المهارات الاجتماعية للافراد واكتشاف مواهب كل تلميذ على حدة وكان هذا النظام عملي وواقعي ومتجانس يدمج مابين التقاليد الشرقية والتقاليد الغربية ويرتبط هذا النظام بالهوية وينمي الشعور بالمسؤلية القومية من اجل بناء دولة قوية تتمتع بالرفاهية والتجانس الاجتماعي وتقوم على احترام التعددية العرقية والقيم القومية (عبد الحفيظ،٢٠١٩،٧٧.٧٨).

ثالثا: دور القيادة السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

تعتمد التنمية الاقتصادية على الاسس الحضارية اولا الامر الذي يستدعي ظهور تحديات تقع على عاتق القيادة السياسية وتقوم القيادة السياسية بمواجهة هذه التحديات عن طريق وضع برامج وخطط تنموية من اجل تنمية اقتصاد الدول وكما ذكرنا في المبحث السابق ان اهداف التنمية الاقتصادية تتمثل بزيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة وتقليل التفاوت بين الدخول والثروات بالاضافة الى تغيير الهيكل والبنيان الاقتصادي في الدول.

وتعد تجربة ماليزيا*في عملية التنمية الاقتصادية من اضخم التجارب المتقدمة عالميا في هذا المجال لما حققته من انجازات واسعة وقد اعتمدت ماليزيا على

سياسة الاعتماد على الذات خلال العملية التنموية فبعد ان كانت من افقر الدول اصبحت ماليزيا من اغنى الدول التي تتبع الدول النامية خطاها من اجل النهوض الاقتصادي (احمد محي،٢٠١٩ ،٩).

وبوتراجاي هي مركز الحكومة الاتحادية ويصل تعداد السكان فيها الى اكثر من ٣٢ مليون نسمة.

وتعد القيادة الرشيدة والحكم الراشد في ماليزيا هي السبب الكبير وراء نجاح التنمية فيها حيث قامت بوضع جملة من السياسات العامة الداخلية الهادفة واتباعها فلسفة الحكم الراشد من اجل الوصول الى اهدافها.

وتعتبر من الدول السائرة في طريق النمو على الرغم من كونها تحت هيمنه نظام العولمة ورغم عدم حصولها على مساعدة ودعم الاطراف الدولية الفاعلة الا انها استطاعت ان تنشئ نموذج خاص بها بالرغم من عدم حصولها على الدعم الخارجي وخصوصا من الدول الصناعية الكبرى بالاضافة الى ذلك فأن ماليزيا تعاني من نقص بالموارد الاولية ومع ذلك فكل ما سبق لم يمنعها من ان تخلق فرصة حقيقية لنفسها من خلال تشجيعها للاستثمارات والحوافز الضريبية بالاضافة الى اتباع اسلوب خصخصة وتحسين النظام المالي واتباع سياسة تعليمية تخدم حاجات الدولة والمجتمع (محمد،٢٠٢٠،٥٥).

وتعد فترة تولي مهاتير محمد* لرئاسة الوزراء هي العلامة الفاصلة في التاريخ السياسي والاقتصادي لماليزيا اذ يعد رائد النهضة الماليزية لما قام به من انجازات وسياسات عامة في سبيل تحقيق النهضة الاقتصادية لماليزياوتتمثل هذه السياسات بالاتي:

اذ اصبحت ماليزيا دولة صناعية بعد ان كانت دولة زراعية تعتمد على تصدير المواد الاولية للدول الصناعية الاخرى اذ قام مهاتير بتحويل ماليزيا من دولة متخلفة وتتصف بالفقر الاقتصادي الى نمر اقتصادي يساوي في تحوله التجربة التنموية في اليابان والتي كانت مصدر الهام لمهاتير محمد عند قيامه بعملية التنمية في ماليزيا اذ بعد ان كانت ماليزيا دولة زراعية تقوم على اساس الاعتماد على تصدير السلع البسيطة الى الدول الصناعية المتطورة اصبحت من ضمن اكثر الدول المتقدمة اقتصاديا (سميحة،٢٠١١،٨٢).

*). مهاتير محمد:ولد في عام ١٩٢٥ في الور سيتار بولاية وهو سياسي ماليزي وهو رئيس وزراء ماليزيا السابع وايضا كان رابع رئيس وزراء لماليزيا في الفترة من ١٩٨١ الى٢٠٠٣ امتد نشاط مهاتير منذ انتخابه عضوا في البرلمان الاتحادي الماليزي عام ١٩٦٤ حتى استقالته من منصب رئيس الوزراء في عام ٢٠٠٣ ويعد رائ النهضة الماليزية.

وفي البداية كان التركيز على السلع الاستهلاكية والتي كان اغلبها يعود الى شركات اجنبية ومحاولة صنعها محليا من اجل تنمية الصناعة المحلية من خلال صنع السلع التي يتم استيرادها من الخارج وبالفعل تم انشاء صناعات محلية صغيرة تشمل صناعة الاغذية ومن ثم تطورت الى صناعة مواد البناء والمواد الكيميائية والبلاستيك والطباعة ويعد التشجيع على اصدار قانون الاستثمار في سنة ١٩٦٨ لاجتذاب الاستثمارات الاجنبية من اجل زيادة القاعدة الصناعية مما ادى التوسع بصناعة زيوت النخيل والاخشاب والمطاط والكاكاو بالاضافة الى ذلك فقد شهدالقطاع النفطي تقدم ملحوظآ وكبير مادى الى وضع ماليزيا ضمن قائمة الدول المصدرة للبترول والغاز (احمد محي،مصدر سابق،ص٢٦).

وقد قام مهاتيربفتح الابواب من اجل الاستثمارات اليابانية في ماليزية وذلك بعد توفير الايدي العاملة والبيئة الصناعية من اجلها بهدف نقل تتكلوجيا اليابان الى ماليزيا وبذلك تصبح اليابان الثانية (مدحت،٢٠٠٠،١٠٥-١٠٦).

اذ ان اتباع مهاتير لهذه الاستراتيجية هدفه تجهيز المواطن الماليزي بالتكنلوجيا والعلوم والوسائل التي تساعده على الانفتاح والتأقلم والتواصل مع العالم الخارجي ومواكبة التطورات في الدول الصناعية المتقدمة بالاضافة الى تشغيل اكبر جزء من المجتمع من اجل زيادة مستوى التنمية الاقتصادية للبلاد والقضاء على الفقر اذ عمل على تقليل نسبة المواطنين الذين كانو تحت خط الفقروالذين كانو يشكلون نسبة ٥٢% في عام ١٩٧٠ الى نسبة ٥% في عام ٢٠٠٥ وزيادة متوسط دخل الفرد من ١٢٤٧دولارفي عام ١٩٦٥ الى ٨٨٦٢دولار في عام ٢٠٠٢ وانخفاض مستوى البطالة الى ٣% (بلال،٩٥،٢٠١٧).

بالاضافة الى ذلك عمل مهاتيرعلى تحرير كافة القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات من اجل تشجيع الاستثمارات عام ١٩٨٨ بما يخص نسبة حصص الاجانب في الشركات المحلية والسماح لهم بالسيطرة على ١٠٠% من حقوق الملكية التابعة لشركاتهم وذلك عن طريق تصديرهم ٨٠% من او اكثر من منتجاتهم وتختلف هذه

النسبة على اساس النسبة المصدرة من المنتجات الخاصة بالشركة (محمد،مصدر سابق،٦٢).

وكما تحدثنا سابقآ عن انجازات الرئيس لي كوان يو في مجال التنمية الاجتماعية-الثقافية في سنغافورة نذكر انجازاته التي قام بتحقيقها في قطاع التنمية الاقتصادية اذ يتميز اقتصاد سنغافورة بدرجة عالية من التطور فقد كان اقتصادآ تجاريآ قبل الستينات من القرن العشرين ولكن بعد قيام الرئيس لي كوان يو بعدة اصلاحات تنموية في سنغافورة اصبح اقتصادها اكثر تطورآ وتنوعآ ماجعل من سنغافورة مركزآ ماليآ وتجاريآ مهمآ وملتقى للمواصلات ومنطقة سياحية اذ يبلغ دخل الفرد فيها من ناتج الدخل القومي الاجمالي سنويآ حوالي ١٧,٥٩٨ دولار امريكي ويعد دخل الفرد في سنغافورة سنويآ من اعلى المعدلات في اسيا ويتمتع شعبها بدرجة عالية من الرفاهية في مستوى المعيشة والرعاية الاجتماعية ومع ان الموارد الطبيعية في سنغافورة محدودة الا ان شعبها يعتبر اهم مواردها اذ يبلغ معدل البطالة في سنغافورة حوالي ٢% ويعتبر منخفض جدآ اذ يعمل حوالي ٢٨% من القوة العاملة في التصنيع و٢٣% في التجارة و٢٢% في خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية الاخرى و١٠% في النقل والتخزين والاتصالات (المعرفة،موقع الكتروني).وتعتبر سنغافورة مركزآ صناعيآ فهي تقوم بأنتاج الكيميائيات والملابس والنسيج والمعدات الكهربائية والالكترونية والادوات المنزلية والمعدات الصناعية دأ التصنيع بخطوات سريعه منذ أوائل الستينيات من القرن العشرين الميلادي، وأنشأت سنغافورة هيئة التنمية الاقتصادية عام ١٩٦١م للنهوض بالصناعة بصفتها العامل الأساسي للنمو الاقتصادي.

وقد افتتحت مدينة جورونغ الصناعية في الجزء الغربي من الجزيرة. ويدير هذه المدينة، وحوالي عشرين منطقة صناعية أخرى، مجلس بلدية جورونغ الذي أنشئ عام ١٩٦٨ (العريق،موقع الكتروني).

وقد تميزت سنغافورة بالنمو المستمر لاقتصادها على الرغم من صغرها وذلك لما قام به الرئيس لي كوان يو اذ كانت سنغافورة تعاني من نسبة بطالة تقارب ١٥% عند

استلامه الحكم وقد كانت سنغافورة دولة جديدة تكاد تخلو من كل شيء اذ كانت القوة العسكرية فيها تتضمن كتيبتين عسكريتين ماليزيتين اما بالنسبة لبنيتها التحتية فقد كانت تعاني من التخلف الشديد ولا وجود لقوات الشرطة من الناحية العملية ولا تفي المدارس والجامعات فيها بالحاجة ولذلك كانت اولوية لي كوان يو تقوم على بناء الجيش وقوات الشرطة ومن ثم بدأ اصلاحاته الاقتصادية من السياحة ومن ثم قام بالتشجيع على بناء مصانع صغيرة وتعتبر مدينة جورونغ كما ذكرنا سابقآ من اهم انجازاته في فترة السبعينات (صحيفة القبس،موقع الكتروني).

ويعتبر لي كوان يو شخص ملهم ويتمتع بأرادة صلبة ويتمتع بأخلاص رفاقه الذين بدونهم لم يكن الانجاز قد تم كما قال هو اذ لا يعكس لي كوان يو صورة الزعيم الاوحد الذي قام بوضع خطة عبقرية تقوم بتحويل سنغافورة من دولة فقيرة الى غنية ونقلها من التخلف الى التقدم بل قام بفعل ذلك عن طريق العمل المخص المتفاني لعشرات السنين وبمساعدة من اصغر الى اكبر شخص في المجتمع.

ويمكن القول ان التجربة التنموية في سنغافورة هي تجربة ناجحة وذلك من خلال عدة اسس جعلتها تؤتى ثمارها والتي تتمثل في الاهتمام بالجانب التكنولوجي المتفوق في كل نواحي الحياة سواء عن طريق نقله من الخارج او ابتكاره في الداخل ، والاتقاء بالتعليم ليقوم بمنافسة اكثر دول العالم تقدمآ فالارتقاء بالتعليم هو مفتاح الارتقاء بالكيف والتفوق النوعي بالاضافة الى ذلك الانفتاح الايجابي على العالم الخارجي وذلك ليأتي العالم الى سنغافورة في نفس الوقت الذي تذهب هي اليه (احمد م ،٢٠٠٨، ٥٥).

وقد اعتمدت سنغافورة على النموذج الاقتصادي لهكشر- اولين* والذي يتضمن الاستخدام الامثل للموارد اذ تركزت السياسة التجارية لسنغافورة على ثلاث عناصراساسية (اريج،٢٠٠٩، ١٥):

*). نموذج هكشر- اولين: هو نموذج توازن رياضي عام للتجارة الدولية طوره كل من إيلي هيكشر وبيرتيل أولين في مدرسة ستوكهولم للاقتصاد. يعتمد هذا النموذج على نظرية ديفيد ريكاردو للميزة النسبية من خلال التنبؤ بأنماط التجارة والإنتاج

– ترويج التجارة: وذلك من خلال الترويج لكل من الصادرات والواردات .

– البنية التحتية للتجارة : وذلك عن طريق القيام بتعزيز القدرة التنافسية للتجارة وذلك من خلال انظمة التسهيلات التجارية وتمويل التجارة وسلاسل التوزيع .

– العلاقات التجارية : وذلك بتوفير بيئة مناسبة للتجارة الحرة للاستثمار عن طريق كل من علاقات التجارة الثنائية والجماعية والاقليمية.

اذ اعتمدت في المراحل الاولية من صناعتها على الصناعات التي تحتاج عمالة كثيفة مثل صناعة المنسوجات والتي لاتحتاج الى رووس اموال كثيرة وذلك بسبب توفر العمالة لديها ولكن بالمقابل ندرة رأس المال اذ اتبعت سنغافورة استراتيجية تشجيع الصادرات وذلك من خلال جذب المستثمرين عن طريق تقديمها الحوافز لجذب رأس المال الاجنبي بأنشاءلاالمناطق الحرة ومنح الاعفاءات الضريبية والحوافز للتصدير (سماي،١٨٩،٢٠١٥). اذ اتجهت سنغافورة الى التنوع الاقتصادي**وتعميق قاعدة التكنولوجيا وانشاء شبكات الانتاج للتصدير عن طريق عناقيد التصدير وايضآ قامت بتشجيع الصناعات التحويلية والخدمات واتباع سياسة تجارية اكثر انفتاحآ من خلال توسيع العلاقات الخارجية وتحسين القدرة التنافسية

لمختلف القطاعات الانتاجية من حيث التكاليف وتجهيز القوة العاملة ذات المهارة الامر الذي جعل من سنغافورة اليوم تتمتع بأقتصاد مستقر.

ومع دخول العالم الى مرحلة العولمة في بداية التسعينات من القرن الماضي اندمجت سنغافورة بسرعة فيها وذلك لما فيها من اثار ايجابية من وجهة نظر لي كوان يو اذ رأى

استنادًا إلى توفر عوامل إنتاج في منطقة تجارية معينة. يقول النموذج بشكل أساسي إن البلدان تصدر المنتجات التي تستخدم عوامل الإنتاج الوفيرة والرخيصة، وتستورد المنتجات التي تستخدم العوامل النادرة.

**).التنوع الاقتصادي:وهو استراتيجية تسويق موثوقة ومربحة تسمح بإنتاج منتجات أو سلع أو خدمات تتكيف مع احتياجات الناس يشمل علم الاقتصاد كعلم اجتماعي الأنشطة المتعلقة بعمليات تطوير وتسويق واستهلاك المنتجات أو السلع أو الخدمات الضرورية للناس ، والتي ، سواء حصلوا عليها أم لا ، تؤسس حركة السوق.

فيها قابلية على رفع مستوى المعيشة وزيادة فرص التوظيف وقد كان يرى ان قامة الاقتصاد في سنغافورة مع متطلبات العولمة البنيوية المتعلقة بالنظام المصرفي واحتياطات العملة قد اسهم بطريقة مباشرة في التخلص من اثار العولمة السلبية ومكنها من تجاوز اثار الازمة المالية الاسيوية المدمرة وذلك في عام ١٩٩٧ والتي كان لي كوان يو يرى ان افضل طريقة للتخلص منها هو عن طريق الاندماج مع نظام العولمة موجهآ النصيحة للدول ومستشهدآ بحقيقة " قد يكون هناك خاسرين ولكنهم سيزيدون وستكون خسارة مضاعفة اذا تم التراجع عن مفهوم العولمة واذا لم تقبل هذه الدول العولمة بشروطها الاقتصادية والسياسية" (ماجدة،٢٠٠٣، ١١٧-١١٨).

فهو يرى بأنها ظاهرة حتمية ينتج عنها خيارين لاثالث لهما ويكون الاول اما ان تتصرف وفقآ لما يقتضيه السوق والمشروع الخاص او الثاني الذي يعني ان تتراجع نحو الخلف وتتحمل نتائج هذا القرار.وقد انعكس التطور التدريجي والمستمر للاقتصاد السنغافوري بشكل ايجابي على حياة المواطنين في البلاد اذ ازداد مستوى الدخل للفرد بشكل كبير حتى اصبحت سنغافورة تحتل المركز الثالث عالميآ من ناحية مستوى دخل الفرد.

الخاتمة:

قامت اغلب الدراسات التي اهتمت بدراسة دور القيادة في المجتمعات في تحقيق التنمية الى الاشارة للتنظيم الاجتماعي وما يتصف به من تباين واضح في توزيع الموارد المجتمعية بين الافراد والجماعات لاشباع الحاجات اذ ينشأ من هذا التباين الاختلاف في صور استخدام تلك الموارد لاشباع الحاجات شديدة التنوع وهو الامر الذي ان لم يتم تنظيمه من قبل قيادة رشيدة فاعلة في المجتمع فلن يتم تحقيق اي تنمية وقد ينشأ عنه صراع الذي يؤدي الى تشتيت قدرات المجتمع التي كان من الممكن توجيهها في سبيل اشباع الحاجات عوضآ عن محاولة السيطرة عليها او ازاحة اطراف اخرى.وبالنظر الى النماذج المختارة من الدول لدراسة حالة القيادة السياسية الناجحة في تحقيق التنمية نلاحظ ان القيادات فيها كانت تسعى وعلى مر السنين الى تجنب

حالات الصراع بينها وبين افراد الشعب وتحرص على تقديم كل ما يكفل اشباع الحاجات وتوفيرها للمجتمع وان تعرضوا لبعض العثرات ومروا بالكثير من المنعطفات الا ان الدور المحوري الذي لعبته هذه القيادات في مجال التنمية ومحاولة اصلاح المسار التنموي المتعثر للدول لايمكن انكاره فقد مثلت هذه القيادات جزءآ لا يتجزأ من مكونات المجتمعات التي تحكم فيها وحملت على عاتقها مسؤوليات كبيرة تجاه شعوبها وقامت بالاستفادة من الاخطاء وتجارب الماضي التنموية وذلك في سبيل تعزيز مخرجاتها بما يضمن نجاح خطط التنمية القادمة.وقد توصلت الدراسة الى الاستنتاجات الاتية:

١.لابد من تتوافر بعض المعايير المهمة من اجل ضمان نجاح خطط وبرامج التنمية وتتمثل ب:

- قابليتها على التنفيذ في وقت زمني محدد.
- ضرورة توفر اجهزة وموارد بشرية قادرة على تنفيذ هذه الاهداف والبرامج التنموية.

٢. لايمكن تحقيق نجاح في التنمية او الخطط الموضوعة في حال عدم وجود ثبات في القرار السياسي اي ان لايتغير القرار السياسي بتغيير الحكومة او المسؤولين فالتغيير السريع يؤدي الى تعطيل عملية اتخاذ قرار التنفيذ.

المصادر:

١.جودة،محمود خليفة، القيادة السياسية في البرازيل واثرها على الاستقرار السياسي،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية على الموقع الالكتروني https://democraticac.de/?p=902 .

٢.جاسم،احمد مجيد، واخرون ، دور بول كاغامي في بناء الدولة الرواندية(٢٠٠٨-٢٠١٨)، المجلات العراقية الاكاديمية ، جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية ، عام ٢٠٢٠.

٣.شحاتيت،رنا، بحث كامل عن النظام السياسي في البرازيل،مساق النظم السياسية المعاصرة،ماجستير دراسات اسرائيلية على الموقع الالكتروني:

https://www.politics-dz.com/ .

٤.كاهي،مبروك، الممارسة الديمقراطية والرشاد في الحكم واثرهما على النمو والازدهار الاقتصادي(قراءة في تجربة الهند والبرازيل) ،جامعة ورقلة،دفاتر المتوسط ،العدد السادس ،لم يتم ذكر تاريخ النشر. على الموقع الالكتروني:
https://www.almrsal.com/ .

٥.الطويل، رواء زكي، التنمية الاجتماعية في العراق ، قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، مركز الدراسات الاقليمية،جامعة الموصل،٢٠١٠.

٦.صابر ، محي الدين ، دراسة مشكلات التعليم الابتدائي وانعكاساتها على مشكلة الامية في الوطن العربي ، المنظم العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، ١٩٧٦.

٧.النبأ على الموقع الالكتروني : https://annabaa.org/nba63/tanmia.htm .

٨.العامري،ابتسام محمد ، التجربة التنموية في سنغافورة،جامعة بغداد مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية،مجلة بحوث الشرق الاوسط،العدد٤٥، ٢٠١٨.

٩.حمزة،عبد الحفيظ واخرون، التجربة السنغافورية في تجاوز الفقر وتحقيق التنمية،رؤية تحليلية سوسيو اقتصادية لاسرار النجاح،جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي،مجلة علوم الانسان والمجتمع ،المجلد٨ ،العدد٤،٢٠١٩.

١٠.التلباني،احمد محي الدين، التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة ،كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ،جامعة الاسكندرية ،٢٠١٩.

١١.الزيتوني ، محمد ، التجربة التنموية الماليزية ،جامعة محمد بوضياف-المسيلة ،مجلة الرائد في الدراسات السياسية ،المجلد١ ،العدد٢ ،٢٠٢٠.

١٢.عبدالحليم،سميحة،النهضة الماليزية ومهاتير محمد،كيف حقق ذلك،جريدة الشعب المصرية، القاهرة،مصر،٢٠١١.

١٣.ايوب ، مدحت، السياسة الخارجية الماليزية تجاه القوى الدولية الكبرى،القاهرة ،٢٠٠٠.

١٤.الكساسبة ، بلال محمد ياسين ، اثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في دول جنوب شرق اسيا: دراسة حالة ماليزيا وسنغافورة،اطروحة دكتوراه،دار المنظومة،عمادة الدراسات العليا،الاردن،٢٠١٧.

١٥.موقع المعرفة الالكتروني:
https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%B3%D9%86%D8%BA%D8%A7%D9%81%D9%88%D8%B1%D8%A9

١٦.موقع العريق الالكتروني:
https://areq.net/m/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%B3%D9%86%D8%BA%D8%A7%D9%81%D9%88%D8%B1%D8%A9.html

١٧.موقع القبس الالكتروني:
https://www.alqabas.com/article/291812

١٨.مصطفى ، احمد ، الجزيرة الفاضلة سنغافورة ، وكالة الصحافة العربية ، القاهرة ، ط١، ٢٠٠٨.

١٩.دياب ، اريج ، تجارب دول ناجحة في تنمية الصادرات :تجربة سنغافورة، وزارة الخارجية ، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٩.

٢٠.علي سماي،واخرون، اهمية المعلومات في تنمية الصادرات الصناعية – قراءة في تجربة سنغافورة ، مجلة البحوث والدراسات العلمية ، المجلد ٩، العدد ٢ ،٢٠١٥.

٢١.صالح ، ماجدة ، الابعاد الثقافية للعولمة في اسيا ،د.محمد السيد سلم والسيد صدقي عابدين (محرران)، مركز الدراسات الاسيوية،جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،٢٠٠٣.